

المبحث الخامس

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث شق صدر النبي ﷺ،
وحفظه من وسواس الشيطان

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

سَوْقُ حَدِيثِ شَقِّ صَدْرِ النَّبِيِّ ﷺ

وحفظه من وسواس الشَّيْطَانِ

عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَاهُ جَبْرِيلُ عليه السلام وَهُوَ يَلْعَبُ مَعَ الْغُلَمَانِ، فَأَخَذَهُ فَصْرَعَهُ، فَشَقَّ عَنْ قَلْبِهِ، فَاسْتَخْرَجَ الْقَلْبَ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ عِلْقَةً، فَقَالَ: هَذَا حِطُّ الشَّيْطَانِ مِنْكَ، ثُمَّ عَسَلَهُ فِي طَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ بِمَاءِ زَمْزَمَ، ثُمَّ لَأَمَهُ^(١)، ثُمَّ أَعَادَهُ فِي مَكَانِهِ، وَجَاءَ الْغُلَمَانُ يَسْعَوْنَ إِلَى أُمِّهِ -يَعْنِي ظَهْرَهُ^(٢)- فَقَالُوا: إِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ قُتِلَ! فَاسْتَقْبَلُوهُ وَهُوَ مُتَنَفِّعُ اللَّوْنِ، قَالَ أَنَسٌ: وَقَدْ كُنْتُ أَرَى أَثَرَ ذَلِكَ الْمَخِيطِ فِي صَدْرِهِ»، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٣).

وعن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهَا لَيْلًا، قَالَتْ: فَغَرِثَ عَلَيْهِ، فَجَاءَ، فَرَأَى مَا أَصْنَعُ، فَقَالَ: مَا لَكَ يَا عَائِشَةُ، أَغَرِثْتُ؟ فَقُلْتُ: وَمَا لِي لَا يَغَارُ بِنْتِي عَلَى مِثْلِكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَدَّ جَاءَكَ شَيْطَانُكَ؟ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْ مَجِي شَيْطَانُكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: وَمَعَ كُلِّ إِنْسَانٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: وَمَعَكَ

(١) لَأَمَهُ: أَيِ جَمَعَ مَفْرَقَ الْقَلْبِ وَضَمَّ أَجْزَاءَهُ وَشَدَّهُ، انظر «مجمع بحار الأنوار» (٤/٤٥٨).

(٢) ظفروه: الْمُرْضِعُ، وَهِيَ الْأُثْيُ تَرْضَعُ غَيْرَ وَلَدِهَا، انظر «النهاية في غريب الحديث» (٣/١٥٤).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك: الْإِيمَانِ، بَاب: الْإِسْرَاءِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى السَّمَوَاتِ، وَفَرْضِ الصَّلَوَاتِ، رَقْم: ١٦٢).

يا رسولَ الله؟ قال: نعم، ولكنَّ ربِّي أعانني عليه حتَّى أسلَمَ»، أخرجه مُسلم^(١).
 عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحدٍ
 إلَّا وقد وُكِّلَ به قَرِينُهُ مِنَ الْجِنِّ»، قالوا: وإيَّاكَ يا رسولَ الله؟ قال: «ولِئلاَّي، إلَّا
 أنَّ الله أعانني عليه فأسلَمَ، فلا يأمرُنِي إلَّا بِخَيْرٍ» أخرجه مُسلم^(٢).

(١) أخرجه مسلم في «ك: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: تحريش الشَّيطان، وبعثه سراياه...»،
 رقم: (٢١٨٥).

(٢) أخرجه مسلم في «ك: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: تحريش الشَّيطان، وبعثه سراياه...»،
 رقم: (٢١٨٤).

المطلب الثاني

سُوقُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ لأَحَادِيثِ شَقِّ صَدْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَحَفْظِهِ مِنْ وَسْوَاسِ الشَّيْطَانِ

حاصلُ الطُّعْمِ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ تَتَلَخَّصُ فِي الْمَعَارِضَاتِ التَّالِيَةِ:
المعارضة الأولى: أَنَّ قَبُولَ حَدِيثِ «شَقَّ صَدْرِهِ ﷺ»، وَانْتِزَاعَ حَظِّ الشَّيْطَانِ مِنْهُ؛ يُلْزَمُ مِنْهُ الْجَبْرُ، وَنَقْيُ الْإِخْتِيَارِ لِلنَّبِيِّ ﷺ؛ إِذْ انْتِزَاعُ حَظِّ الشَّيْطَانِ مِنْهُ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا سَلْبُ حُرِّيَّةِ الْإِرَادَةِ وَالْإِخْتِيَارِ الثَّابِتَةِ لِكُلِّ أَحَدٍ.

المعارضة الثانية: أَنَّ لَزْمَ إِثْبَاتِ حَدِيثِي أَنْسَ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي التَّنَاقُضِ؛ فَإِنَّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ يُفْهَمُ إِزَالَةَ حَظِّ الشَّيْطَانِ بِالْكُلِّيَّةِ؛ فَلَا يَعُودُ يُوسُوسُ لَهُ، وَفِي حَدِيثِ إِسْلَامِ شَيْطَانِهِ ﷺ مَا يُلْزَمُ مِنْهُ رَجُوعُهُ بِالْوَسْوَاسَةِ وَالتَّسْلُطِ.

وفي تقرير هذين الاعتراضين، يقول (حسن حنفي):

«إِذَا كَانَ اللَّهُ قَدْ قَرَنَ بِكُلِّ إِنْسَانٍ شَيْطَانًا، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعَانَ النَّبِيَّ عَلَى شَيْطَانِهِ فَأَسْلَمَ، فَلَا يَأْمُرُهُ إِلَّا بِخَيْرٍ: فَذَاكَ أَيْضًا قَضَاءٌ عَلَى حُرِّيَّةِ الْفَعْلِ الْإِنْسَانِيِّ أَصْلًا، وَبِالنَّاتِلِ يَضِيعُ الْإِسْتِحْقَاقُ، وَوَضِعُ النَّبِيِّ فِي مَرْتَبَةٍ أَعْلَى مِنْ سَائِرِ الْبَشَرِ، أَقْرَبُ إِلَى (الْمَلَائِكَةِ) مِنْهُمْ إِلَى سَائِرِ الْخَلْقِ، فَيَسْتَحِيلُ التَّكْلِيفُ، وَبِالنَّاتِلِ يَسْتَحِيلُ الثَّوَابُ وَالْعِقَابُ، وَلَا يَرْجِعُ الْفَضْلُ فِي الْعَصْمَةِ حِينَئِذٍ إِلَى الرَّسُولِ، بَلْ إِلَى اللَّهِ، وَتَكُونُ هَذِهِ الْوِجْزَةُ لَهُ وَحْدَهُ دُونَ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ؛ مِثْلَ دَاوُدَ، وَسُلَيْمَانَ..»

وإذا كان الرسول قد تَمَّ شقُّ قلبه مِن قبل ؛ لاستنزاع الشَّيْطانَ مَرَّةً قبل البعثة من كراماته، أو مَرَّةً بعد البعثة في بداية الإسراء والمعراج، فكيف يَعُودُ إِلَيْهِ مِن جَدِيدٍ كِي يُخَطِّىَ النَّبِيَّ ﷺ، فَيُعِينَهُ اللهُ عَلَيْهِ، وَيَعَصِّمَهُ مِنْهُ؟^(١).

المعارضة الثالثة: أَنَّ الشَّرَّ فِي قَلْبِ الْإِنْسَانِ لَيْسَ غُدَّةً مَادِيَّةً حَتَّى تُسْتَأْصَلَ وَتَنْقَطَعَ تَرَشُّحَاتُهَا، فـ «الْخَيْرُ وَالشَّرُّ لَمْ يَكُونَا مِنْ نَوْعِ الْأُمُورِ الْمَادِيَّةِ وَالظَّاهِرَةِ، كَالْمَوَادِّ الْمَأْكُولَةِ الَّتِي يَتَغَذَّى جِسْمُ الْإِنْسَانِ بِهَا بِوَاسِطَةِ الْإِبْرَةِ، وَهَكَذَا الْعِلْمُ وَالْحِكْمَةُ، لَيْسَتْ مِنْ نَوْعِ الْأَجْسَامِ الْمَادِيَّةِ الْمَحْسُوسَةِ الَّتِي يُمْكِنُ انْتِقَالُهَا مِنْ إِنْاءٍ إِلَى إِنْاءٍ»^(٢).

(١) «من العقيدة إلى الثورة» (٤/٢١٢-٢١٣).

(٢) «أضواء على الصحيحين» للنجمي (ص/٢٣٩).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دفعُ المُعارِضاتِ الفِكرِيَّةِ المُعاصرةِ .

عن أحاديثِ شقِّ صدر النَّبي ﷺ، وحفظه مِن وسواسِ الشَّيْطانِ

أَمَّا ما يَخْصُ الاعتراضين الأولين :

ففي تضاعيفِ كلامِ (حسن حنفي) أغاليطُ عدَّةٌ؛ منشأها اعتقادُ أنَّ العصمةَ لا تَتَحَقَّقُ إلَّا بِسَلْبِ الاختيارِ، والذي يَقْتَضِي الجَبْرَ، فَيَتَرَتَّبُ على ذلك انتفاءُ استحقاقِ المصطفى ﷺ للثَّوابِ والعقابِ .

وهذا غَلَطٌ بَيِّنٌ في فهمِ خَصِيصَةِ الأنبياءِ بعصمتِهِمْ، فهذه لا تَقْتَضِي سَلْبَ الاختيارِ المُناطِ به الثَّوابُ كما توهمه المعترضُ؛ وإنَّما حقيقةُ العصمةِ مَزِيدُ عنايةٍ وحفظٍ، يَسْتَلْزِمُ التَّصَوُّنَ عن مُقارَفَةِ الذُّنُوبِ المُخَلَّةِ بِمَقامِ الرِّسالةِ وجانبِ التَّبْلِيغِ، وهو مَحْضُ فَضْلٍ مِنَ اللَّهِ تعالى على أنبيائه .

يقول ابن الجوزي: «تَبَيَّنَ لِلخَلْقِ إِنْعامُ الْحَقِّ في حَقِّهِ، وَلَوْ خُلِقَ ﷺ سَلِيمَ الْقَلْبِ مِمَّا أُخْرِجَ فِي بَاطِنِهِ: لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ، فَالْإِعْلَامُ بِإِخْرَاجِ شَيْءٍ كَانَ بَقَاؤُهُ يُوْذِي إِنْعامًا آخَرَ، عَلَى أَنَّهُ خُلِقَ طَاهِرًا، لَكِنَّهُ زِيدَ تَنْظِيفَ طَرِيقِ الْوَحْيِ، وَتَأْكِيدُ أَمْرِ الْعِصْمَةِ»^(١) .

(١) «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٣٠٣/٣) .

فالتَّصَوُّونَ إِذْنَ- لا يَلْزَمُ مِنْهُ جَبْرٌ، بَلِ الْفِعْلُ صَادِرٌ عَنْ اخْتِيَارِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَإِرَادَتِهِمْ، بِأَمَارَةِ صَدُورِ الْخَطِإِ مِنْهُمْ بِمَا لَا يَقْدَحُ فِي جَانِبِ التَّبْلِيغِ وَالرَّسَالَةِ! وَحُصُولِ التَّوْبَةِ مِنْ ذَلِكَ بَعْدَ صَدُورِهِ، وَكِلَا الْفِعْلَيْنِ مِنَ التَّوْبَةِ وَالْخَطِإِ الْمُتَابُ مِنْهُ، لَا شَكَّ أَنَّهُمَا صَادِرَانِ عَنْ اخْتِيَارٍ؛ فَإِنَّهُ لَا مَعْنَى لِلتَّوْبَةِ مِنْ عَمَلٍ صَدَرَ عَنْ جَبْرٍ!

وَتَكْلُفُ الْأَدَلَّةِ عَلَى ثُبُوتِ اخْتِيَارِ الْأَنْبِيَاءِ مَعَ تَحَقُّقِ الْعِصْمَةِ لَهُمْ فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ قَدْ يَوْمُهُمْ خِفَاءً وَعَدَمُ جَلَالَتِهِ؛ وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ هُوَ الْكَشْفُ عَنْ هَذَا الْوُضُوحِ لِمَنْ غَامَ أَفْقُهُ، وَأَضَحَّتِ الدَّلَائِلُ الْجَلِيَّاتُ فِي مَنْزِلَةِ الْمُعْصَمِيَّاتِ، وَالْحَقَائِقُ الْوَاضِحَاتُ كَالْمُشْتَبِهَاتِ!

فَكَذَا الْجَوَابُ عَلَى مَسْأَلَةِ إِسْلَامِ شَيْطَانِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لَيْسَ فِيهَا مَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْاخْتِيَارِ عَنْهُ، بَلِ زِيَادَةُ تَفْضِيلٍ وَتَكْرِمَةٍ لَهُ، لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ تَفْضِيلِهِ ﷺ عَلَى جَمِيعِ الْبَشَرِ؛ فَإِنَّ فِيهَا زِيَادَةَ عَيْنِيَّةٍ وَتَصَوُّونَ لَهُ، لِمُعَانَاةِهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- دَعْوَةَ الثَّقَلَيْنِ بِعَامَّةٍ، وَلِأَنَّ رِسَالَتَهُ لَا يَنْسَخُهَا شَيْءٌ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، كَانَتْ هَذِهِ الْمَرْيَةُ -عَلَى فَرَضٍ أَنَّهَا مَرْيَةٌ لَمْ تُؤْتَاهَا بَاقِي الرُّسُلِ- لَزِيَادَةَ تَكْلِيفِهِ عَنْ تَكَالِيفِ بَاقِي الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

ثُمَّ إِنَّ (حَسَنَ حَنْفِي) قَدْ أَخْلَعَ بِالْأَمَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ حِينَ أَعْمَلَ يَدَ التَّحْرِيفِ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ! حَيْثُ جَعَلَ شَقَّ صَدْرِهِ ﷺ «لَا اسْتِنَازَ الشَّيْطَانُ»، بَيْنَمَا الَّذِي وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ: «... حَقَّ الشَّيْطَانُ»، وَالْفَرْقُ جَلِيٌّ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ! وَإِنَّمَا صَنَعَ ذَلِكَ، لِيَتِمَّ لَهُ غَرَضُهُ مِنْ اخْتِلَاقِ التَّنَاقُضِ بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَحَدِيثِ إِسْلَامِ شَيْطَانِهِ ﷺ! وَهَذَا صَنِيعٌ مَنْ لَا يَنْشُدُ الْحَقَّ وَلَا يَتَّبِعِي الْهُدَى.

وَلِزِيَادَةِ نَفْيِ التَّنَاقُضِ الْمَدَّحَى يُقَالُ: إِنَّ هَذِهِ الْعَلَقَةَ الْمُسْتَخْرَجَةَ مِنْ قَلْبِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالَّتِي قِيلَ لَهُ عَنْهَا: «هَذَا حَقُّ الشَّيْطَانِ»: هِيَ -فِيمَا يَظْهَرُ- «مَنْفَذٌ وَمَرْكَزٌ إِغْوَاءِ الشَّيْطَانِ فِي بَنِي آدَمَ»، لَيْسَتْ هِيَ شَرًّا فِي ذَاتِهَا، أَوْ مُؤَلَّدَةٌ لَهُ -كَمَا فَهَمَهُ (النَّجْمِي) فِي الْمَعَارِضَةِ الثَّلَاثَةِ!- فَبِانْتِزَاعِ هَذَا الْمَنْفَذِ أَوْ الْمَرْكَزِ مِنْهُ ﷺ،

يُنْظَفُ طَرِيقُ الْوَحْيِ إِلَى قَلْبِهِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَيَأْمُرُ مِنْ تَسْلُطِ الشَّيْطَانِ عَلَيْهِ بِالْإِغْوَاءِ وَالتَّضْلِيلِ.

غير أن انتفاء منفذ الشَّيْطَانِ ومركز تسلُّطه لا يعني التَّخْلُصَ مِنْ قَرِينِهِ الْبَتَّةَ! ولا انتفاء الوَسوسة منه؛ فالوَسوسة جائزة عليه بعد استخراج حُطِّ الشَّيْطَانِ مِنْهُ ﷺ، لَكِنَّ الْإِغْوَاءَ مُنْتَفٍ؛ وهكذا إلى أن أعانَه اللهُ عليه فَأَسْلَمَ^(١).

(١) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٧٦٩-٧٧٢).